واما الثاني فلانه صريح بما هو المقصود في الاعتداد وهو براءة الرحم فيكون
بعد ليه غير لانه محتمل الاستبراء المطلقها او بعد ما طلقها فلا يقع الطلاق بدون
القرء ثلثة واما الثالث فلانه محتمل ان يكون نعتا لمصدر محذوف اي انت
طالق طلقة واحدة ويحتمل ان يكون نعتا للمرأة اي انت واحدة عندي
او عندي او لعدم تغيرها في الحال والكمال او في القبح فاذا زال الابهام بالنية او
بدلالة الحال كان الواقع به صريح الطلاق وهو يعقب الرجعة والنص على
الواحدة ينافي العدد ولا معتبر باعراب الواحدة عند عامة المشايخ وقال
بعضهم ان نصب الواحدة وقع وان لم ينو لانه نعت لمصدر محذوف وان
رفع لا يقع شيء وان نوى لانه نعت للمرأة وان سكنها يحتاج الى النية لاحتمال الاسر
والصحيح الاول لان العوام لا يفرقون بين وجوه الاعراب ولان الرفع لا ينافي
الطلاق لانه محتمل ان نفس المرأة جعلها طلاقا للمبالغة اي انت طلقة واحدة
كما يقال رجل عدل وقد اقلنا يقع في قوله انت الطلاق او انت طلاق والنصب
لا يتعين ان يكون نعتا لمصدر الطلاق بل يجوز ان يكون مصدر فعل اخر كقوله
انت ضاربة ضربة واحدة ونحوه فصار الاحتمال موجودا في الكل فلا يتعين
البعض مراد مع الاحتمال الابد ليل قال رحمه الله وهي بائنة ان نوى ثنتين وتصير بتلة الثلاث اي في
حق الثلاث المذكور يقع واحدة بائنة ان نوى واحدة او ثنتين وان نوى
ثلاثا فثلاث وقد ذكرنا مرارا ان نية العدد في الجنس لا تصح ونية الثنتين نية العدد
فلا يصح الا عن ان تكون المرأة امة فتبين بنية الثنتين في حقها لكونها جمع
جنس طلاقها كالثلاث في حق الحرة ولا تصح نية الثلاث في قوله اختاري لما تقدم
قريب ان شاء الله تعالى فيطل الا طلاقة قال رحمه الله وهي بتلة
برية حبلك على غاربك الحقي باهلك وهبتك لاهلك
سرحتك فارقتك امرك بيدك اختاري امرك اختاري
تخلعي استتري اعزبي اخرجي اذهبي قومي ابتغي
الازواج لان هذه الجملة تحتمل الطلاق وغيره فلا بد من التعيين ليتبين الحال
اما البائن فلانه محتمل وجوه البينونة عن وصلة النكاح وعن المعاصي وعن الديات
او بائن مني نسبا لان البينونة ضد الاتصال والاتصال مشتوع والبت القطع فيحتمل
الانقطاع عن النكاح او عن الخيرات او عن الاقارب ولذلك البتل لان معناه القطع
قال الله تعالى وتبتل اليه تبتيلا اي انقطع اليه الى الله ومنه سميت مريم بتولا لانها
انقطعت عن الناس الى الله وتفرغت لعبادته وسئل عن التبتل وهو الانقطاع
عن النكاح فحرمه ما يحتمله البت من الوجوه فلا يكون طلاقا مع الاحتمال
الا بتعيين له من نية او دلالة حال والحرام وهو المنع يحتمل ما يحتمله البتة من
والخلية

والخلية من الخلو فيحتمل الخلو عن الميراث او عن قيد النكاح والبرية من برئ
فيحتمل البراءة عن حق الثنا او قيد النكاح وحبلك على غاربك يبقى عن الخلية لانهم كانوا
اذا ارسلوا النوق يجعلون حبلها اي يقودها على غاربها ويخلون سبيلها وهو كالخلية
والغارب ما بين العنق والسنام اي اذهبي حيث شئت والحقي باهلك لاني طلقتك
وهبتك لاهلك اي عفوت سيري بسيرة اهلك او لاني اذنت لك ان تلحقي بهم وهبتك لاهلك اي عفوت
عنك لاجل اهلك او وهبتك لهم لاني طلقتك وسرحتك وفارقتك لانه محتمل التسريح
والمفارقة بالطلاق او بغيره وقال الشافعي رحمه الله هي صريحان لا يحتاجان الى
النية قلنا الصريح ما تعين استعماله في شيء وما لم يتعين لا يكون صريحا وهما لم يتعينا
في السابق يقال سرحت البلي وفارقت مالي واصحابي وصار كسائر الكنايات وامرك
بيدك اي عملك بيدك اذ المراد بالامر العمل هنا قال الله تعالى وما امر فرعون برشيد اي
فعله حصار لانه قال لها طلاقك بيدك تحتمل انه اراد به الامر بالبد وحق الطلاق فيكون
تفويضا له ايضا وتحتمل انه اراد به الامر بالتصرف باليد وحق تصرف اخر واختاري
محتمل ايضا اي اختاري نفسك بالفراق في النكاح او اختاري نفسك في امر اخر وفي هذه
الالفاظ لا يطلق حتى تطلق نفسها لانها تفويض وانت حرة عن حقيقة الرق
اوراق الكاح وتقني وتخمري واستتري لانك بنيتي مما مني بطلاق وحرم علي نظرك
اولي لا ينظر الكما جيني واعزبي اي ابتعدي عني لاني طلقتك او لزيارة اهلك وبروكي
اعزبي من العزوبة واخرجي واذهبي وقومي مثل اعزبي وابتغي الازواج لاني
طلقتك او الازواج من النسا لانه لفظ مشترك بين الرجال والنسا وقوله في اول
الباب لا تطلق بها اي بالكنايات الا بنية او بدلالة حال اراد به الا لحال
مذاكرة الطلاق او حالة الغضب واشار بالطلاق ان الكنايات كلها يقع بها الطلاق
بدلالة الحال وليس كذلك وانما يقع بعضها دون بعض وحالة الامر ان الاحوال
ثلاثة حالة مطلقة وهي حالة الرضا وحالة مذاكرة الطلاق وحالة الغضب
والكنايات ثلاثة اقسام قسم منها يصلح جوابا ولا يصلح ردا ولا شتما وهي ثلاثة
الفاظ امرك بيدك اختاري واعتدي ومراد فيها وقسم يصلح جوابا وشتما ولا
يصلح ردا لا يصلح وهي جملة الفاظ خلية برية بائن حرام ومراد فيها
وقسم يصلح جوابا وردا ولا يصلح سبا وشتيمة وهي جملة الفاظ اخرجي اذهبي اعزبي
قومي تقنعي ومراد فيها حالة الرضا لا يقع الطلاق وفي شيء منها الا بالنية للاحتمال
والقول قوله مع عدم النية وفي حالة مذاكرة الطلاق وهي ان تسأله المرأة
طلقها او يسبها له اجنبي يقع في القضا بكل لفظ لا يصلح للرد وهي القسم الاول
والثاني ولا يصدق قضاء في عدم النية لان الظاهر اراد نه الجواب لان
التسريح لا يصلح للرد والقسم الثاني وان كان يصلح للشتم لكن الظاهر خلافه
لان السبب غير مناسب في هذه الحالة لا يقع فتعين الجواب ولا يقال وجب ان
يصدق في غير الطلاق لانه غير حقيقة قيل ايضا في حالة لا تقول انما يصدق
في الازواج انت حرة حبلك على غاربك

Copyright King Saud University